

التعليم للجميع في أمريكا اللاتينية والكاريبي

ليما، بيرو

30-31 تشرين الأول/أكتوبر 2014



بيان ليما

الدياجة

- 1 - نحن، وزراء التربية في أمريكا اللاتينية والكاريبي،
- 2 - وكبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية، المشتركين في الاجتماع الخاص "بالتعليم للجميع في أمريكا اللاتينية والكاريبي: تقييم التقدم المحرز وتحديات مرحلة ما بعد عام 2015"، المعقود في ليما (بيرو)، من 30 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2014،
- 3 - نشكر وزير التربية في بيرو على تيسير تنظيم هذا الحدث الهام بالنسبة إلى هذه المنطقة، وعلى استضافته.
- 4 - وبعد التداول بشأن التقدم المحرز لتحقيق التعليم للجميع في المنطقة، وبشأن "اتفاق مسقط" الذي اعتمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع الذي عُقد في مسقط (عمان)، في الفترة من 12 إلى 14 أيار/مايو 2014، والوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة والتابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وبعد دراسة المهام غير المنجزة ذات الصلة بالتعليم للجميع في المنطقة، فضلا عن التحديات والأولويات التي ستواجهه جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 في المنطقة، نعتمد هذا الإعلان.
- 5 - ونؤيد المبادئ والأهداف المنصوص عليها في "اتفاق مسقط"، ونشير إلى أن الغاية الشاملة المتمثلة في "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030" تعبر عما تتطلع إليه منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يخص التعليم والتنمية، وعن خارطة الطريق التي أعدت في الاجتماع الأول لوزراء التربية لجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي عُقد في كوبا، في شباط/فبراير 2013.

استشراق منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي لآفاق جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015

- 6 - وإننا نؤكد مجدداً أن التعليم هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، وأساس لضمان أعمال حقوق أخرى، وشرط ضروري لتحقيق النمو والازدهار على نحو سلمي وشامل ومنصف ومستدام في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي.
- 7 - وبالنظر إلى أن أوجه عدم المساواة تشكل تحدياً رئيسياً للتقدم الاجتماعي في المنطقة، نعتقد أن المبدأ الدافع في جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015، ينبغي أن يتمثل في الإسهام في الحد من أوجه عدم المساواة والفقر من خلال توفير تعليم جيد وشامل وفرص للتعلم مدى الحياة للجميع. كما أننا نقدر التنوع الثقافي الثري السائد في منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي.
- 8 - ويتطلب تحقيق الإنصاف والشمول ضمان حق جميع الأطفال والشباب والكبار في التعليم، وكفالة حقوقهم في تحقيق قدراتهم وتطلعاتهم في التعليم ومن خلاله. ويستدعي هذا الأمر أيضاً تلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع الدارسين، عن طريق زيادة مشاركتهم في التعلم، والحد من ممارسات الاستبعاد من التعليم وفي داخل النظام التعليمي.
- 9 - ونسلم بأن بلداننا قد حققت تقدماً ملحوظاً في سياق سعيها إلى الوفاء بحق الجميع في الانتفاع بتعليم جيد وشامل. بيد أننا نسلم أيضاً بالمهام غير المنجزة التي ستؤدي إلى بذل الجهود مجدداً من أجل توافر رؤية عن التعليم والتعلم تكون أكثر مراعاة لظروف المنطقة وأوسع نطاقاً وتعترف بقيمة تنوعنا الثقافي واللغوي وعمليات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في كل بلد من بلداننا، وتقدر هذا التنوع وهذه العمليات.

المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي

المساواة والجودة والشمول

- 10- ونلتزم بالتصدي لجميع أشكال الاستبعاد والتمييز وأوجه التفاوت وعدم المساواة في الانتفاع بدورات وعمليات ونتائج التعليم والتعلم وفي إتقانها. وسوف نزيل العقبات التي تحول دون تكافؤ الفرص، وسندعم الفئات المحرومة أو المهمشة بإعداد استراتيجيات شاملة للتعليم بغية تعزيز مشاركة هذه الفئات في التعليم وتعزيز إتقانها للدورات التعليمية، وذلك من خلال برامج تعليمية مشتركة بين الثقافات ومتعددة الثقافات واللغات، وبرامج تلي احتياجات التعليم المتنوعة (مثل برامج التغذية المدرسية). وسوف تلبى أيضاً احتياجات المعوقين في جميع مستويات التعليم. وسوف نُعجل بمسيرة التقدم صوب تحقيق المساواة بين الجنسين بما يتجاوز اعتبارات التكافؤ العددي وذلك بالتصدي لأسباب أوجه التباين في التحصيل الدراسي في جميع المستويات.

الأصل: إسباني

11- ويعتبر التعدد الثقافي عنصراً أساسياً لضمان التعليم الجيد. ولا يقتصر تقديم الخدمات التعليمية على المدارس فقط، بل ينبغي للأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات الاجتماعية ووسائل الإعلام أن تتحمل مسؤوليتها في التعليم، مستعينة في ذلك بالدعم من المؤسسات التعليمية.

التعلم مدى الحياة للجميع على نحو شامل ومنصف

12- وينبغي ضمان انتفاع الجميع -الأطفال والشباب والكبار- انتفاعاً شاملاً ومنصفاً بالتعلم الجيد في جميع مستويات النظام التعليمي، بدءاً من الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة ووصولاً إلى مرحلة التعليم ما بعد الثانوي والعالي. وبالنظر إلى أن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة تضطلعان بدور حاسم في إرساء أسس متينة للتعلم والنمو، ينبغي إيلاء الأولوية لمواصلة توسيع نطاق الخدمات الجيدة للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، مع التشديد على نمو الأطفال نمواً شاملاً. ونوصي بتوفير ما لا يقل عن 12 سنة من التعليم النظامي المجاني والإلزامي والجيد للجميع بحلول عام 2030، على أن يتضمن ذلك ما لا يقل عن سنة واحدة من التعليم ما قبل الابتدائي. وينبغي بذل قصارى الجهد لضمان التمتع بتكافؤ فرص التعلم الجيد، عن طريق برامج الرعاية الأبوية والبرامج القائمة على المجتمعات المحلية، التي تُقدّم في المدارس والمراكز التعليمية. كما ينبغي الاضطلاع، عند الاقتضاء، بتوفير سبل التعلم البديلة المجدية والاعتراف بها. وإننا ملتزمون بتوفير التعليم ومحو الأمية للنساء والكبار، من خلال البرامج النظامية وغير النظامية على أساس منظور التعلم مدى الحياة. ونعقد العزم على زيادة توسيع نطاق التعليم ما بعد الثانوي والتعليم العالي، من خلال برامج ذات نوعية جيدة وبتعزيز مجال العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك البحث والابتكار والمعارف المحلية والتقليدية التي تُسهم في تحقيق التنمية الوطنية.

المهارات والكفاءات من أجل الحياة والعمل

13- وبالنظر إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السريعة الجارية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ينبغي أن يكتسب جميع الدارسين المهارات الحياتية وغيرها من المهارات التقنية والمهنية اللازمة للحصول على عمل لائق وممارسة الأعمال الحرة والعيش بكرامة، لكي يصبحوا أكثر إبداعاً وابتكاراً وقادرين على التفكير النقدي والتواصل مع الغير على نحو فعال وحل المشكلات بصورة مستقلة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية وتحسين نوعية حياتهم وحياة مجتمعاتهم المحلية.

التعليم من أجل التنمية المستدامة

14- وملتزم بإعداد برامج مخصصة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم من أجل المواطنة العالمية كي يتسنى للدارسين ما يلي: (أ) اكتساب المعارف والقيم والمواقف الكفيلة بتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وثقافة السلام واللاعنف؛ (ب) وبناء شخصياتهم على النحو الذي يريدونه، والتمتع بحياة آمنة، والمشاركة بروح

الأصل: إسباني

المسؤولية في حياة المجتمع، وتقبل التنوع، والعيش والعمل سوياً في وئام؛ (ج) والإسهام في التنمية المستدامة، وحماية البيئة والحياة على كوكب الأرض، والتصدي لتحديات تغير المناخ.

جودة التعليم

15- ونلتزم بتوفير الامتياز في التعليم العام للجميع. فإن جودة التعليم تُعد أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وهي شرط أساسي للحد من أوجه عدم المساواة والفقر وإقامة مجتمعات أكثر شمولاً. كما أنها مفهوم واسع ومتعدد الجوانب وينطوي على نهج شامل للتعليم مدى الحياة. وتشتمل جودة التعليم على خمسة أبعاد، هي: الإنصاف والملاءمة والجدوى والكفاءة والفعالية. وننوّه بأهمية تقييم عمليات ونتائج التعلم وإنتاج البيانات عن الشواهد المستمدة من البحوث. ونعقد العزم على إعداد نظم وطنية شاملة لتقديم الدعم وللتقييم تراعي جميع أبعاد الجودة وتستخلص شواهد سديدة لصياغة السياسات وإدارة النظم التعليمية.

16- وفي إطار تحسين نوعية التعليم، نلتزم أيضاً بالتوسع في الاستعانة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستغلال كامل طاقتها الكامنة في عمليات التدريس والتعلم، بغية تحسين نتائج وبيئات التعلم وتضييق الفجوة الرقمية وتيسير دخول الشباب في عالم العمل.

17- وينبغي أن تكون بيئات التعلم آمنة وصحية ومراعية لقضايا الجنسين وشاملة ومؤاتية للتعلم وتقبل التنوع الثقافي وتستجيب للنظم الشاملة الخاصة بالرصد وضمان الجودة.

18- ونقرر اتخاذ مزيد من التدابير ومد الجسور للربط بين التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، وسوف نعزز دور الأسر كي يمكنها المشاركة بقدر أكبر في تعليم أبنائها وكي تساند هذا التعليم على نحو أفضل.

المعلمون والمربون ومديرو المدارس وقادتها

19- ونرى أن من المهم أن تتضمن أهداف التنمية المستدامة هدفاً أساسياً يتعلق بالمعلمين ويعترف بضرورة التشديد عليهم باعتبارهم أطرافاً فاعلة رئيسية في جدول الأعمال لمرحلة ما بعد عام 2015، وليس بوصفهم وسائل تنفيذ فقط على النحو الوارد في الاقتراح الراهن للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. فإن المعلمين والمربين ومديري المدارس وقادتها هم أطراف فاعلة رئيسية في تحقيق التعليم الجيد. ونلتزم بتعزيز استراتيجية إقليمية خاصة بالمعلمين ومديري المدارس من أجل أن ينتفع جميع الدارسين بتعليم يقدمه معلمون مؤهلون ومدربون مهنيًا ومتحمسون ويحظون بدعم جيد، في مدارس تتمتع بإدارة جيدة، وذلك بالتنسيق مع "فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلمين من أجل التعليم للجميع". ونلتزم أيضاً بتوفير التدريب المهني المتواصل للمعلمين والمربين ومديري المدارس وقادتها، مع مراعاة الممارسات الجيدة السائدة في المنطقة وتبادل المعلومات في هذا الشأن.

الحكومة والتمويل

20- وإننا مصممون على وضع أطر سياسية لتعزيز المساءلة والشفافية، وزيادة مشاركة جميع الأطراف المعنية (مثل المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأسر والمعلمين والطلاب وغيرهم من الشركاء المحليين) في جميع مستويات النظام التعليمي. وملتزم بتعزيز التعليم العام باعتباره ضماناً لبناء الديمقراطية وللحق في التعليم. وستظل الحكومات هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن إدارة وتمويل التعليم والمدارس على نحو فعال ومنصف ومستدام.

21- ونعلن أن تمويل التعليم يمثل استثماراً في مجال التنمية. وينبغي زيادة التركيز على تنوع التمويل الذي يدعم التعليم العام الجيد، تماشياً مع الحقوق الثقافية والاجتماعية والسياسية والجماعية لجميع المواطنين. كما ينبغي أن تساعد الاستثمارات العامة البرامج الموجهة توجيهاً جيداً لدعم المجموعات المهمشة. ونقر بالجهود التي بذلتها بلدان المنطقة من أجل زيادة الاستثمار في قطاع التعليم. وبجسب ما تتيحه إمكانيات بلداننا على الصعيد المالي، نوصي بالوصول التدريجي في الإنفاق على التعليم إلى مستوي مؤشري القياس المعترف بهما دولياً والمتمثلين في نسبة 6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي أو 20 بالمائة من مجموع الإنفاق العام، والمضي قدماً صوب استمرار زيادة هاتين النسبتين المئويتين بحلول عام 2030. وإذ نشدد على أن التمويل العام القوي هو عامل حاسم لتحقيق النجاح، فإننا نقر أيضاً بأهمية شركاء التنمية لبلوغ أهداف التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015، وندعوهم إلى زيادة مساعيهم المخصصة لدعم التعليم، وإلى توجيه هذه المساعدات على نحو أفضل، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الحكومات. ونرحب بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الشمال والجنوب والجنوب؛ وندعو آليات التمويل الدولية، ولا سيما الشراكة العالمية من أجل التعليم، إلى دعم تنفيذ جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015، وفقاً لاحتياجات البلدان المعنية وأولوياتها.

نحو عقد المنتدى العالمي للتربية في أيار/مايو 2015

22- ونطلب من اليونسكو واليونسيف أن تستمرا، مع دعم من الوكالات الراعية لعملية التعليم للجميع ومن المجتمع المدني وسائر المجموعات والشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين، في قيادة تنسيق الجهود الرامية إلى إعداد جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام 2015 وإعداد إطار العمل المرتبط بهذا الجدول، وذلك من خلال "تحالف من أجل التعليم" في المنطقة يقوم على نطاق واسع طوال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2030، ويراعي المهام والأولويات وجدول الأعمال الاجتماعية والاتفاقات الخاصة بالبلدان والمنظمات الدولية الأخرى الناشطة في مجال التعليم في المنطقة. ونوصي أيضاً بأن تواصل اليونسكو قيادة وتنسيق عمليات التنفيذ والرصد والمساءلة المتعلقة بجدول الأعمال المقبل للتعليم لمرحلة ما بعد عام 2015، وتوفير الدعم التقني في هذا الصدد، وبما يشمل تعزيز الأدوات الابتكارية، مثل الوثيقة الهامة المتمثلة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع.

23- ونتعهد بالترويج لجدول الأعمال المقبل للتعليم في المفاوضات الدولية الحكومية القادمة. وسنعمل كذلك على ضمان مراعاة نتائج المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المزمع عقده في ناغويا (آيتشي، في اليابان)،

الأصل: إسباني

في الفترة من 10 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، في جدول الأعمال المقبل للتعليم. وملتزم بالعمل على تحقيق الاتساق بين غاية التعليم وأهدافه في الخطة العالمية للتنمية لما بعد عام 2015 المزمع اعتمادها في قمة الأمم المتحدة التي ستُعقد في أيلول/سبتمبر 2015، و جدول أعمال التعليم المزمع اعتماده في المنتدى العالمي للتعليم الذي سيعقد في إنتشيون، بجمهورية كوريا، في الفترة من 19 إلى 22 أيار/مايو 2015. وتحقيقاً لهذا الغرض، سوف نشارك بصورة نشطة في المشاورات القادمة، وسنقوم بتيسير وقيادة النقاشات في بلداننا.

ليما، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2014